

## مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (I)

ندوة من إعداد: ياسين الحاج صالح  
المشاركون: أحمد فايز الفواز،  
ميشيل كيلو، علي عبدالله

**ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السورية - اللبنانية إشكالية وقلقة دائماً حتى قبل التدخل السوري في لبنان؟ وهل كان للمثقفين السوريين تأثير في هذه العلاقات؟**

أحمد فايز الفواز: أعتقد، بدايةً، أن الأساس الذي نهضت عليه إشكالية العلاقات السورية - اللبنانية هو عملية تقسيم بلاد الشام إلى جملة من الكيانات وُضِعَتْ تحت سيطرة فرنسا وإنجلترا، اللتين سادت علاقتهما تناقضات كبيرة في المصالح، واعتمدت كلٌّ منهما سياسة «فرق تسد» داخل الكيانات التي حكمتها. وكان يُمكن، مع الأيام، تجاوز المفاعيل السلبية لهذا التقسيم، لو لم تجر تغذية موضوعية مستمرة للسلبات، من خلال الفشل المستمر لعملية تكوين الدولة الديمقراطية الحديثة، أي دولة كلِّ المواطنين، ولو لم تُظهر الفئات الحاكمة في كلا البلدين قصوراً نظرياً كبيراً ومحدودية كبيرة في معالجة المشكلات السياسية والاقتصادية التي تنشأ بشكل طبيعي بين الكيانات المختلفة. والملاحظ أن نمو المشكلات، وابتعاد الكيانات بعضها عن بعض، كانا يجريان بالتزامن مع بدء أوروبا الغربية المنقسمة إلى قوميات متعادية والخارجة من حرب مدمرة (هي الحرب العالمية الثانية) بتجاوز انقساماتها وبناء وحدتها تدريجياً عبر التصالح والمساومات التي تأخذ المصالح المختلفة بعين الاعتبار. بكلام آخر: كانت بلاد الشام بعد الحرب العالمية الأولى خارجةً من العهد العثماني، أي أنها لم تكن قد تعرّفت على الحداثة، وكانت تحتوي - ولا تزال - على انقسامات طائفية ومناطقية عميقة ومن ثم على تنوع وتناقض في المصالح المادية والرؤى والتصورات عن الماضي والحاضر والمستقبل؛ وهذه التنوعات والاختلافات لم تقدّر حق قدرها ولم تعط ما تستحقه من اعتبار. ومع أنه لا بدّ من الإشادة هنا بالقدرة التي أظهرتها الحركة الوطنية في كلا البلدين على توحيد التيارات والفئات الاجتماعية

على شعار الاستقلال الوطني، وفي النضال الطويل المدى من أجله، فقد كان من الضروري أن تستمر وتتطور سياسة معالجة التناقضات والاختلافات في المصالح في إطار الوحدة الجامعة، الأمر الذي يتطلب من القيادات السياسية نضجاً كبيراً وبعد نظري وتغليباً للمصالح العامة على المصالح الجزئية. لكن هذا النوع من القيادات لم يكن موجوداً لا عندنا في سورية ولا عندهم في لبنان: فعندهم كان تكوين القيادات يجري ضمن الحواضن الطائفية، وعندنا كان يجري ضمن الحاضنة العسكرية بالدرجة الأولى ولفترة طويلة - وكلا النوعين من الحواضن غير صالح غالباً لتكوين قيادات سياسية.

إلى ذلك يضاف الانقسام العميق في العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية، والذي تفاقم مع الانقسام العالمي بين معسكرين، وتطور حركة التحرر الوطني العالمية كتعبير عن نهوض الأمم الراضحة تحت الاستعمار. في سورية كانت النزعة الوحدوية العربية هي الطاغية، في حين سادت في لبنان الرسمي النزعة الانعزالية كتعبير طبيعي عن خوف الأقلية - أية أقلية - على مواقعها، الأمر الذي لا يعالج إلا بسياسة طويلة النفس قائمة على الديمقراطية وعلى الاحترام العميق لحقوق كل الأطراف.

هناك فرق آخر بين سورية ولبنان، يتعلق بالإنتاج المادي: ففي سورية حدثت في الأربعينيات والخمسينيات ما أسماه الثورة الزراعية التي كان عمادها الجرار الزراعي (التركتور) والحصادة ومحرك الديزل، فضلاً عن فلاحية أراض جديدة واسعة تُنتج الحبوب والقطن وتزيد من الدخل الوطني وتطور الصناعة والتجارة. وأمّا في لبنان فقد نمت البنوك والخدمات، ونشط الاستيراد من الخارج، ونما الميل في الصناعة والحكم إلى تحديد العلاقات الاقتصادية بين سورية ولبنان وصولاً إلى ما سُمي «القطعة» بين البلدين.

بسبب ظروف الولادة والنشأة وما خالطها من التباس، وبقاء لبنان موصولاً بسورية كمجتمع ومفصلاً عنها كدولة، غلب طابع أمني مبكر على علاقات البلدين شحنتها بعدم الثقة والشك والخوف المتبادل، وانعكس على روابطها جميعها، بما فيها الاقتصادية. هذا الطابع الأمني تزايد بعد وصول البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣. وزاد الطين بلة أن سورية اعتبرت لبنان كياناً مصطنعاً يُفتقر إلى مقومات عيش ثابتة فرض الخارج وضعه الخاص عليها، وغرسه في خاصرتها لأغراض ومصالح سترتطم دوماً بالأغراض والمصالح التي تتبناها الدولة السورية وتقوم عليها. بالمقابل، رأت نخب لبنانية في سورية تجسيدا لشرق عربي / إسلامي متأخر ثقافياً واجتماعياً، ميوله قومية / دينية = احتوائية ودمجية، وأقلقتها أن سورية رفضت دوماً - حتى في طورها «البرجوازي» - أن تعتبر نفسها كياناً تاماً له دولة نهائية.

ضحّم هذا الطابع الأمني العلاقة بين الدولتين وحملها مضامين سياسية استراتيجية الأبعاد، ترتبط بهوية كل منهما وتكاملها، وانعكس على صلاتهما، حتى قبل ضياع فلسطين، الأمر الذي عزز شكوك سورية وحولها إلى مخاوف جعلتها ترى في لبنان قطاعاً لا يخضع لسيطرتها من جبهتها العسكرية، ونقطة رخوة قابلة للاختراق يصيب ضعفها منها مَفْتَلاً. في هذا الفهم، يكون تصحيح العلاقة هو أول ما يتبادر إلى الذهن، ريثما يصير ممكناً إرجاع الأمور إلى نصابها، أو إعادة لبنان إلى وطنه الأم الذي اقتطع تشكيله المصطنع أجزاءً واسعة منه منذ عشرينيات القرن الماضي.

أود أن أقول سلفاً إن تصحيح العلاقة يكون أولاً بإزالة طابعها الأمني كطابع مقرر. ويكون ثانياً بالاعتراف بلبنان دولةً مستقلة لها مصالح خاصة وأخرى مشتركة مع سورية. ويكون ثالثاً بتنمية مواقف مشتركة بين الدولتين تقوم على هذه المصالح المشتركة،

كذلك نمت الفكرة الاشتراكية في سورية ولبنان في الوسط الشعبي، بينما ازداد العداء للاشتراكية في لبنان ليس في السلطة وحسب وإنما أيضاً في الأوساط المرتبطة بالدولة وفي الميدان الاقتصادي المؤثر على السلطة - وهو ميدان نشاط مالي وخدمي في الغالب.

هزيمة حزيران ١٩٦٧ أضافت عناصر جديدة في تعقيد العلاقات السورية - اللبنانية، ناجمة عن نمو دور إسرائيل وتأثيرها في المنطقة بل وخطرها تحديداً على لبنان وأطماعها فيه ككيان وأرض ومياه ودور اجتماعي اقتصادي في المنطقة العربية وفي الشرق الأوسط.

كل هذه الأمور كانت مبعث إشكالات في العلاقة السورية - اللبنانية، حتى قبل الدخول العسكري السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦، وهو دخول أضاف بدوره إشكالات جديدة إلى تلك العلاقة التي تتحكم بها السلطات الحاكمة في البلدين، من دون أن يكون للكثلة الشعبية تأثير يُذكر فيها. والأمر عيئه ينطبق على المثقفين أيضاً، الذين لم يكونوا يتمتعون بوعي متميز عن «الوعي العام».

**ميشيل كيلو:** أشارك الدكتور فايز في أن الإشكالات قديمة، تُرجع إلى المرحلة السابقة لتشكّل سورية ولبنان كدولتين مستقلتين، وإلى ما ترتب على قيامهما من نتائج جعلت سورية ترى في لبنان ضرباً من إسفين مغروس في خاصرتها يهدد أمنها، وجعلت لبنان يرى في سورية - وهي التي تحتويه حتى ليبدو على الخريطة وكأنه طفل صغير يستقر في رحمها - خطراً عليه يهدد بابتلاعه. في نشأة لبنان أنه لا يجوز أن يكون ممرراً أو مقراً للاستعمار (ممرراً إلى سورية أو مقراً صدها)، ولا يجوز أن تنتهك سورية استقلاله وأن يمد يده إلى الخارج يحتمي به منها باعتبارها رمز عروبة تخرقه. لكنه قرر أن يعيش على هامشها، احتراماً لتوازناته الداخلية ولخصوصياته التاريخية والثقافية.

فالتيار السياسي النافذ في لبنان يبحث عن تكريس الكيان اللبناني وطناً نهائياً عَبْرَ صيغة محدّدة هي: فصلُ العروبة عن الإسلام؛ وتحديدُ دلالة العروبة بالكيان، أيّ ألاّ تؤدي عروبة لبنان إلى زواله؛ ومن ثمّ رفضُ الوحدة العربية العلمانيّة؛ وتخويفُ اللبنانيين من العرب ومن السوريين بخاصة، باعتبارهم خطراً على الكيان اللبناني؛ والتبشيرُ بتفوّق اللبناني على جواره بعامة وعلى السوريين بخاصة. وهذا شكّل نقطةً سوداء في الثقافة السياسيّة والاجتماعيّة اللبنانيّة، أو بدايةً عنصريّة تكرّست لاحقاً بتحويل «السوري» إلى مزيج من الشرّ والتخلف، وبوضعه في مكانة أقلّ من حيث القدرة والكفاءة كقاعدة لرفض مترتبات ميزان القوى بين البلدين الذي يُمَنح سوريةّ فرصاً أكبر للسيطرة على مفاصل العلاقة بينهما، وهذا يستدعي توفير حمايةٍ خارجيّةٍ للبنان (كانت آتيةً من فرنسا في البداية ثم دخلت الولايات المتحدة على الخط، وبعدها غدت إسرائيل لدى قطاع محدود من اللبنانيين هي الضمانة لاستقلال لبنان).

أما حكام سورية فقد تحفّظوا على قيام الكيان اللبناني واعتبروه كياناً مصطنعاً، مع أنّ صفة الاصطناع تنطبق على الكيانين السوري واللبناني معاً. كما اعتبروه قطعةً من سورية، ورفضوا الإقرار به كياناً شرعياً، ولم يقيموا معه علاقات دبلوماسية، بل دخلوا معه في صراعات، مُبرزين قضية الأفضية السورية التي أُلحقت به. وقد ارتفعت نبرة هذه المآخذ بعد صعود التيار القومي وقيام الوحدة السوريّة - المصريّة، وعلت بعد الثامن من آذار عام ١٩٦٣ نبرة النقد والرفض باتّهام النظام اللبناني بالارتباط بالغرب والتأمّر على الوحدة والثورة. وبعد دخول القوات السوريّة إلى لبنان عام ١٩٧٦ أخذت العلاقة شكلاً آخر انتقلت به من الرفض والاتّهام إلى محاولة إجراء تعديلات في بنية النظام اللبناني تتفق مع النزعة الشموليّة القائمة في سورية. وقد حصل في هذا المجال الكثير، خاصةً في باب تعميم السياسة الأمنيّة التي تعتمدها السلطة السوريّة منذ عقود على لبنان.

على أن يتمّ تعريفها وتحديدها في علاقة تفاعليّة ترتكز إلى النديّة والمساواة، تأخذ خصوصيات كلّ منهما في عين الاعتبار، وتحتّم إرادة بناته وأبنائه وحقّهم في التعبير عن مواقفهم والدفاع عنها؛ فلا طغيانٍ لطرف على آخر ولا دمج، خاصةً إن كان قسرياً، بل تكاملٌ يقوم على تفاعل حرّ ومتناسق، لكلّ من طرفيه حقّ تعيين طريقةٍ إسهامه فيه وطابعه.

**علي العبد الله:** أنا أعتقد أنّ العلاقات السوريّة - اللبنانيّة تعاني مشكلةً قابلةً للحلّ، لا إشكالاً مستعصياً على العلاج. منذ البداية حكمت هذه العلاقات بتناقض بنيويّ. فقد تكوّنت دولة لبنان الكبير على فلسفة سياسيّة ديمقراطيّة في الظاهر، طائفيّة في الجوهر؛ إذ اعترف الأساس الدستوريّ (الميثاق) الذي صيغ لبنان على ضوءه بـ ١٧ طائفة، وجعل شؤون هذه الطوائف ومواقعها في الهرم السياسيّ محرّماتٍ منَع نُدّها وعاقب عليه، كلُّ هذا في مجتمع تتحكّم فيه مجموعة من العائلات النافذة في طوائفها. وهذا حول «الديمقراطيّة» اللبنانيّة إلى أداة بيد نظام عائليّ/طائفيّ ضيق. فإذا كان هذا التكوين قد فتح المجال أمام نموّ حريات سياسيّة وثقافيّة فإنه وضعها تحت سقف طائفيّ وسيطرة عائليّة، وهذا جعل تغيير الأوضاع والأشخاص عبر الوسائل الديمقراطيّة محالاً.

في المقابل قام الكيان السوريّ على أرضيّة ليبراليّة نسبيّاً: المواطنة، والحريات السياسيّة،.... إلخ في ظلّ ثقافة سياسيّة عروبيّة مشوّبة بمحليّة ومرتبطة بدرجة من درجات الوعي الشقيّ، الناجم عن الإحساس بالغبن نتيجةً لاقتطاع أجزاء من الكيان السوريّ وإلحاقها بدولة لبنان الكبير. وقد عبّر هذا الوعي الشقيّ عن نفسه برفض الاعتراف بالكيان اللبناني، والتركيز على إقليم بلاد الشام، واعتبار سورية وريثة الشرعيّة ودمشق عاصمة القرار فيه. وترتّب على هذا التناقض بقاء العلاقة متوتّرةً وصداميّةً في أحيان كثيرة، وقيد فرص حلّ المشكلات بين البلدين بتلبية مطالب متعارضة.

أما دور المثقفين السوريين في صياغة العلاقات بين البلدين أو التأثير فيها فلا يكاد يُلاحظ. ذلك لأنّ سيادة التحليلات السوفيتية الطراز حول «يسار ويمين»، و«أنظمة تقدّمية وأخرى رجعية»، على الثقافة السياسية السورية قد صبغت نظرة المثقفين السوريين إلى لبنان وقضاياها، وحددت مضمونها، وهو: إدانة النظام اللبناني، وتبني وجهة النظر السورية الرسمية التي كانت تضعه في خانة الرجعية.

**هناك ديمقراطية لبنانية، فيها الكثير من النواقص والعيوب، لكنها ضمنّت مستوى معقولاً من الحريات العامة. لماذا كان تأثيرها الإيجابي محدوداً في العالم العربيّ وهل هناك علاقة بين الحرب اللبنانية والديمقراطية اللبنانية؟**

**ميشيل كيلو:** هناك حريات في لبنان، ديمقراطية وشخصية. وهناك نقابات وأحزاب وصحافة حرة وبرلمان... الخ. لكنّ لبنان ليس بلداً ديمقراطياً لأنّ نظامه طائفيّ؛ والطائفة لا تصلح حاضنة للديموقراطية، لأنّها تكوين ما قبل مجتمعيّ، بل لاغ للمجتمعية. لبنان بلد حرّ، تحتجز طوائفه إمكانية نموّ حرياته إلى ديمقراطية. لو كنتُ لبنانياً، لاستغللتُ فسحة الحرية من أجل إقامة نظام ديمقراطيّ في بلدي يَدفن الطوائف ويبني الدولة. أما السبب في تأثير «الديموقراطية اللبنانية» المحدود في العالم العربيّ فيرجع في تقديري إلى حاضنتها الطائفية، التي حولت الحرية إلى أداة تحفظ توازناتها، وكانت تنقض عليها كلما هُدّد وجودها قواعد لعبتها وسيطرتها.

**علي العبد الله:** عادةً ما يأخذ حديثُ السياسيين والمثقفين اللبنانيين عن «الديموقراطية» اللبنانية صفة الإطلاق، من دون كشف عن نقاط ضعفها الناجم عن ارتهانها للطائفة السياسية التي

تسيطر عليها العائلات، والذي جعلها ديمقراطية عرجاء وناقصةً أتاحت - كما أشار الأستاذ ميشيل - مستوى من الحريات (الصحافة، تشكيل الأحزاب...) وحجبت أخرى (كالاكتكام إلى الرأي العامّ، وتغيير النظام السياسيّ أو رموزه عبر صناديق الاقتراع). نعم، شكّلت «الديمقراطية» اللبنانية في جوانبها الإيجابية نقطة جذب، خاصةً للمثقفين السوريين الذين رزحوا تحت وطأة سلطات تُصادر حقّ النقد والتقويم والمعارضة. لكنّ هذا الجذب لم يكن كافياً لتلعب «الديمقراطية» اللبنانية دوراً هاماً وإيجابياً في الحياة العربية بعامّة، والسورية بخاصّة، وذلك للأسباب التالية: مناحُ المجابهة العربية - الإسرائيلية؛ والأثر الإيجابي لبعض إجراءات النظم الشمولية الاجتماعية (كمجانة التعليم والصحة ودعم المواد الغذائية)؛ وحجم لبنان وارتباطاته العربية والغربية.

وعلى صعيد آخر يُمكن تحديد دور «الديمقراطية» اللبنانية في تفجير الحرب الأهلية. فقد قاد دمج الديمقراطية بالطائفية السياسية التي تسيطر عليها العائلات إلى إنتاج أزمات متلاحقة، وذلك بسبب تثبيت التوازن الذي حكّم ميلاد الكيان اللبناني (الرئاسات الثلاث والمناصب الرئيسية في الدولة وامتيازات الطوائف) رغم المتغيرات البشرية والاقتصادية والسياسية، وبسبب حجب التطور الطبيعي وراء سدّ الميثاق/ الصيغة الذي قاد إلى انسداد أفق سعت القوى السياسية النافذة في الكيان اللبناني إلى تجاوزه بتوجيه إصبع الاتهام إلى قوى غير لبنانية، فلسطينية تحديداً، وتحميلها مسؤولية تأزيم الأوضاع وتخريب التعايش في لبنان. ورأى قطاع من تلك القوى السياسية النافذة في اعتراف مصر بإسرائيل اعترافاً بشرعية الدولة الدينية، وسعى إلى تكريس لبنان كياناً مسيحياً باستلهام التجربة الصهيونية، فأشعل الحرب للإبقاء على الصيغة ومرتباتها.

**أحمد فايز الفواز:** الدور اللبناني في الثقافة العربية كان رائداً وعظيماً، وكان ذا طابع إحيائي. وأهمية الدور الثقافي للبنان، حاضراً ومستقبلاً، لا يأتي من باب الاتصال بالثقافة الغربية، مع الاعتراف بأهمية هذا الاتصال في الماضي. أعتقد أن هناك قضيتين يمكن للبنان أن يكون معلماً ومُلهماً فيهما. الأولى هي قدرة القوى الحية في لبنان على تجاوز عقابيل الحرب الأهلية، وحالة الانقسام والتشرذم القائمة في المجتمع، والوصول إلى مجتمع الديمقراطية الموحد والحي (وأقصد الوحدة الحية التي تحتوي في إطارها على التناقضات والاختلافات والتلاوين المتنوعة). إذا نُجز اللبنانيون بقواهم هذا الأمر، فسيكون ذلك درساً كبيراً ونموذجاً يُحتذى من قبل الأقطار العربية الأخرى التي تحتوي الكثير من المشاكل الشبيهة بالمشاكل اللبنانية. القضية الثانية هي الدور اللبناني في المنطقة العربية. في اعتقادي لا يستطيع لبنان الاستقالة من المكان ومن الدور. يستطيع اللبنانيون أن يهاجروا إلى أربع أصقاع الأرض، لكن لبنان لا يستطيع ذلك. الأوضاع في المنطقة هي شروط معطاة، نغيرها عندما نعيها، شرط أن تكون قابلة للتغيير. عندما ينعزل اللبنانيون عن محيطهم يفقدون مكانتهم التاريخية. عالمنا لا يسمح بالانعزال.

**علي العبد الله:** أرى أن الدور الثقافي اللبناني الذي لا جدال فيه لم يعد يتناسب مع الأوضاع الجديدة، إذ اتسع نطاق التعليم وانتشرت وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال، الأمر الذي يستدعي إعادة نظر في طبيعة الدور الثقافي اللبناني بالعمل على جعل لبنان مركزاً إقليمياً للتفكير في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساهمة في تأسيس أطر عربية لذلك.

**ميشيل كيلو:** لعب لبنان دوراً فريداً في تأسيس ثقافة العرب النهضوية، التي مهّدت لانفصالهم عن الإمبراطورية العثمانية /

**أحمد فايز الفواز:** يجب أن نميّز بين الديمقراطية كمثل، والديمقراطية كواقع. كواقع، هناك ديمقراطية في لبنان، وإن كانت بعيدة عن المثال إلى حد كبير. وهي ديمقراطية لم يتوفّر مثلها لأي بلد عربي إلا في فترات قصيرة، لكنها اشتملت على عيوب بنيوية منعتها من التطور، وحالت بينها وبين بناء الدولة الحديثة الديمقراطية، أي دولة كلّ المواطنين، وبالتالي حُجبت إشعاعها وحُفِضت من تأثيرها في الوسط المحيط بلبنان، فينا نحن السوريين مثلاً. ولكي أوضح الفكرة أضربُ مثالاً ما يُسمى بالديمقراطية الكولونيالية (كما في جنوب أفريقيا) التي تميّز بين المواطنين، فتعطي للمستوطنين حقاً لا تُقرُّ بها للسكان الأصليين. في لبنان كان هناك نوع من التمييز، وإن كان غير قابل للمقارنة بجنوب أفريقيا، وما زال موجوداً في الأفكار والإيديولوجيات. وهو باعتقادي الأمر الأساسي الذي يحول دون أن يتجاوز المجتمع اللبناني حالة انقسامه، ويشوّه - بل يكاد يُقتل - الديمقراطية اللبنانية.

في لبنان، العقد الاجتماعي المؤسس للدولة معقود بين الطوائف أولاً، لا بين الأفراد بمعزل عن طوائفهم، كما ينبغي أن يكون الأمر في الدولة الديمقراطية. وعلى الرغم من التبدلات الكبيرة الاقتصادية والثقافية والديمقراطية التي حدثت في لبنان وغيّرت من توازنات القوى الداخلية فيه، ورغم التبدلات في الأوضاع الإقليمية المحيطة بلبنان والتحوّلات في العالم، لم يُمكن تجاوز هذا الخلل البنيوي في الديمقراطية اللبنانية. وباعتقادي سيبقى لبنان يتعثر حتى يتحوّل العقد المؤسس للدولة من الطوائف إلى الأفراد، وعملية التحول هذه لا بد أن تكون تدريجية - وهذه هي في الحقيقة مادة البرنامج [المرحلي] الوطني اللبناني.

**لنتحدّث عن دور لبنان الثقافي: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافياً للعالم العربي؟ هل يحتاج دور لبنان هذا إلى تصوّر جديد ما دام لم يعد يحتكر الاتصال بالغرب؟**

التركيّة، وأدّت إلى تأسيس دولهم الحديثة ومجتمعاتهم المعاصرة. بعد الحرب العالميّة الثانية عامّة، وتحول كتلة العرب الرئيسيّة إلى نُظُم مركزيّة، برز لبنانُ منارةً للثقافة والمعرفة والحرية، حتى غدت بيروتُ عاصمةً ثقافيّةً وفكريّةً للوطن العربيّ، وصار العربيُّ المقطوعُ عنها مقطوعاً عن المعرفة الحديثة والفكر المعاصر. أعتقد أنّ من واجب لبنان استعادة هذا الدور، لصالحه ولصالحنا جميعاً، وهو مؤهّل لممارسته أكثر من أيّ بلد عربيّ آخر، رغم ما تعرّض له من مشكلات يَرُجَع جزء كبير منها إلى كونه واحّة حرية!

**هل تروون أنّ هناك تقصيراً من المثقفين الديمقراطيّين السوريين حيال لبنان كما يُصِرّ عدد من المثقفين اللبنانيين (حين يَرُعمون أنّنا لم نهتمّ بالدفاع عن السيادة اللبنانيّة واستقلاليّة القرار اللبناني...)? ما مَصنَدُ فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لرؤية موقف المثقفين الديمقراطيّين السوريين من المسألة اللبنانيّة؟**

**علي العبد الله:** في تقديري أنّ فكرة تقصير المثقفين السوريين نَبَعَتْ من تصوّر بعض المثقفين اللبنانيين لنمط من إدارة الصراع يُقضي بأن يَحُوض المثقفون السوريون معركةً اللبنانيين ضدّ السلطة السوريّة واللبنانيّة في آن واحد، وهو تصوّر تُسَرَّبُ إلى أولئك المثقفين اللبنانيين من ممارسات السياسيّين التقليديّين اللبنانيين الذين كانوا يعتمدون على القوى الخارجيّة في حلّ المشكلات اللبنانيّة، أو ربما صدّر من قبول هؤلاء المثقفين الضمنيّ لاعتبار الشعبيّين السوريّ واللبنانيّ شعباً واحداً، ومن ثمّ تحميل المثقفين السوريين - باعتبار سوريا الجزء الأكبر - مسؤوليّة خوض معركة المصير الواحد.

غير أنّ اعتبار الساحتين ساحّةً واحدةً يقضي بتحميل المثقفين اللبنانيين مسؤوليّة المشاركة من أجل قضايا الداخل السوريّ

أيضاً! وهذا لم يَحُدث، الأمر الذي يربّب حصول تقصير من كلا الطرفين: المثقفين السوريّين واللبنانيّين معاً. لكنّ هذه النزعة السّجاليّة لا تنفي وقوع المثقفين الديمقراطيّين السوريين في التقصير: ذلك لأنّ طبيعة الصراع مع السلطات الشموليّة في سورية كانت ولا تزال تستدعي رؤية الصراع بكلّ أبعاده المحليّة والخارجيّة، وتحديد نقاط الاشتباك التي تقود إلى احتواء السياسة الأمنيّة لصالح نظام ديمقراطيّ حقيقيّ منفتح يخلّق مناخاً وطنياً يفسح المجال أمام الشعب والسلطة للعمل معاً لمواجهة أعداء المصير الوطنيّ والقوميّ. وهنا نستطيع القول، تفسيراً للتقصير الذي حصل، إنّ الاتجاه الغالب للمثقفين الديمقراطيّين السوريين لم يكن قادراً على رؤية الصراع بكلّ أبعاده، وعجز عن تصوّر علميّ للصراع. ويعود ذلك إلى اعتبارات عديدة أهمّها: ثقل وطأة السياسة الأمنيّة ونتائجها المدمّرة على المجتمع (والتي أفرزت مناخاتٍ سلبيةً سمّتها الرئيّسة اللامبالاة والبحث عن الخلاص الفرديّ)، والإرث العقائديّ الشموليّ، والحسابات الخاطئة. وهكذا وجد المثقفون الديمقراطيّون السوريّون أنفسهم في محرقة استنزفت طاقاتهم ودفعتهم إلى الغرق في الشأن الداخليّ. كما قادهم إلى ذلك العجز امتداداً السياسة الأمنيّة إلى الساحة اللبنانيّة، وانكشاف هشاشة النخبة السياسيّة اللبنانيّة: فقد كشفت هذه النخبة ليس عن عجز سياسيّ فحسب، بل عن انهيار أخلاقيّ فاضح أيضاً. لقد زحفت على بطنها، وارتضت أن تأكل بثديّتها كما يقال. ومشت بالترلف والمداينة والإغواء والتحريض بعضها على بعض، للتخلّص من خصمٍ محليّ وأخذ ما في يده من مكاسب. وبذلكت مواقعها ومواقفها مراراً. وبالغت شخصياتها وأحزابها في تملّق السلطة السوريّة للحصول على مكاسب شخصيّة، من دون الالتفات أو التفكير بمصالح المواطنين وشؤونهم المعيشيّة الصعبة. بل لقد كان سلوكهم على حساب المواطنين بالكامل. ناهيك عن انزلاق السلطة اللبنانيّة نحو تقمّص النموذج

أصدروا؟ نحن لم نقصّر حتى تَرَكَبْنَا عقدة ذنب تجاههم أو تجاه غيرهم من العرب. هم الذين قَصُرُوا، وما زالوا مقصّرين!

**أحمد فايز الفواز:** في البدء أقول إن الله لا يحمل نفساً إلا وسّعها. وأضيف أنه لا يجوز أن نتصور أن المثقفين السوريين يعيشون ويعملون في بلدٍ شروطه مثل شروط فرنسا، عندما قام مثقفوها الديمقراطيون بحملة منظمة ضدّ حرب فرنسا على الشعب الجزائري. المثقفون السوريون، بكلّ أنواعهم، يعتبرون لبنان بلداً شقيقاً. قد تكون مشاكل لبنان ليست واضحة ومفهومة عند الجميع، كذلك مشاكل سورية ليست واضحة ومفهومة عند جميع المثقفين السوريين ولا عند جميع المثقفين اللبنانيين. وللحقيقة والتاريخ أقول إن المثقفين الديمقراطيين قدّموا الكثير من التضحيات في العقدين الأخيرين في سورية. ربما كانت حصّة لبنان المباشرة من هذه التضحيات قليلة، لكنّها تضحيات في سبيل الحرية والديمقراطية، ومن ثمّ فهي للسوريين واللبنانيين سواءً بسواء.

**يعتقد لبنانيون كثيرون أن لبنان دَفَع ثمن صراعات الآخرين على أرضه، وأنه انحكم بالصراع العربي - الإسرائيلي، وأنه نُظِر إليه دائماً من منظور عروبي أو فلسطيني أو حتى إسلامي. لماذا لا يُمكن التفكير بلبنان خارج هذه الإحداثيات؟**

**ميشيل كيلو:** لقد دفع لبنان ثمن صراعات طوائفه، التي طالما اقتتلت خلال القرنين الماضيين، قبل أن تكون هناك سورية وإسرائيل ومقاومة فلسطينية. ثمة في لبنان عقل شائع يزعم أن اللبنانيين يموتون ببعضهم حباً وولهاً، وأنه لا مشكلات بينهم غير تلك التي يحملها إليهم الآخرون الذين يتصارعون ويقتتلون في بلدهم ويَجْبِرُونهم على دفع ثمن صراعاتهم من حياتهم. وبدلاً من

السوري في الحكم، باعتماد السياسة الأمنية في معالجة الملفات السياسية والاقتصادية. كما ارتكس كثير من المثقفين اللبنانيين وعادوا - على نحو غير مفهوم ولا مبرر - إلى مواقعهم الطائفية، فاصطبغ تفكيرهم بأمراضها، وسكتوا عن تنامي نزعة عنصرية بين اللبنانيين ضدّ كل ما هو غير لبناني، وخاصة كل ما هو سوري، إذ صار «السوري» بالنسبة لهم شيطاناً. ولم نسمع عن قيام السياسيين الموالين والمعارضين والمثقفين اللبنانيين بأيّ جهد لمقاومة هذه النزعة والحد من انتشارها، الأمر الذي جعل التحرك في الساحة اللبنانية بالنسبة إلى المثقفين السوريين أشبه بالسير في حقل الغمام. وهكذا بات أي نشاط أو مساهمة أو رأي في الشأن اللبناني مادة للتأويل والتوظيف.

هذا المناخ دَفَع بالمثقفين السوريين إلى الزهد في أي تفكير أو دور لحلّ المشكلات اللبنانية. لذلك هبط الاهتمام بالشأن اللبناني إلى الصفر، وانكمشت العلاقات والنشاطات المشتركة بين أحزاب البلديين، وتحولت إلى علاقات فردية شخصية وفي الحدود الدنيا.

**ميشيل كيلو:** إذا كان المقصود بالتقصير أن المثقفين السوريين لم يجعلوا لبنان أولوية أولى لهم يروون كل شيء انطلاقاً منها، فنحن مقصرون! أما إذا كان المقصود بالتقصير أننا أهملنا لبنان، فنحن لسنا مقصّرين، لأننا وقفنا في حينه ضدّ تدخل بلدنا فيه، ودافعنا عن حقّه في تقرير شؤونه بنفسه، وأعلننا أن حرياته مكسب لنا أيضاً، وكنتينا بيانات، ووقّعنا عرائض، ودبّجنا مقالات، حملت جميعها وجهة نظرنا الصريحة حول وجوب بقائه حراً ومستقلاً وسيّداً... وعربياً، تجمعه بنا وتجمعه به علاقات قائمة على الندية لا الإكراه، وعلى التكافؤ لا التمييز، وعلى المساواة لا التفاوت، وعلى الحرية لا القوة. وهناك من ذهب منّا إلى السجن على خلفية شكّل لبنان نقطة جوهريّة فيها. سؤالي الآن هو: ماذا فعل مثقفو لبنان لنا؟ كم مقالة كتبوا دفاعاً عننا، وكم عريضة وقّعوا، وكم بياناً

اللبناني، وكان ليس للصيغة اللبنانية سلبياً، أو كأن ليس من مترئبات استمرارها من دون تعديل أو تغيير إنتاج أضرار كبيرة. على أن هذا لا يسوّغ الاستنتاج غير الأخلاقي بقبول استباحة السيادة والمصالح والحقوق اللبنانية. إن النظر إلى لبنان في إطار المعادلة العربية الإقليمية الدولية يجب ألا يقود إلى الافتئات على الكيان اللبناني، بل يجب أن تنال المصالح اللبنانية اهتماماً، وألا يغريّ ضعف لبنان أحداً بالقفز على استقلاله أو سيادته أو مصالح مواطنيه.

**أحمد فايز الفوّان:** الحرب في لبنان هي أولاً وقبل كل شيء حرب بين اللبنانيين. فإذا قلنا إنها حرب الآخرين نكون، أولاً، قد هربنا إلى الأمام وتجاوزنا الاختلالات الداخلية التي أدت إلى نشوب الحرب الأهلية، التي تدخّلت فيها أطراف مختلفة من خارج لبنان لتقوم هي الأخرى بحربها فوق الأرض اللبنانية مستخدمة اللبنانيين أدوات لها. ونكون، ثانياً، قد تجاوزنا حقيقة أن الأطراف اللبنانية المتحاربة قد بحثت بدورها عن أطراف خارجية عربية وغير عربية للاستقواء بها واستجوار الأموال والسلاح منها؛ بل نشأ في لبنان أمراء حرب وتجار سلاح ومرترقة مصالحهم استمرار النزاع.

وتهمني هذه القضية من جهة تأثيرها على المستقبل. ففي لبنان الآن توجد تيارات سياسية لديها حنين إلى الماضي الذي مضى وانقضى ولم يعد من الممكن بعث الروح فيه. ولا بأس أن يكون هناك حنين إلى الماضي؛ أما أن يتحوّل هذا الحنين إلى برنامج سياسي لحركات سياسية ونضالات عملية لإعادة بناء هياكل الماضي، فهنا الغلط. كانت الحرب الأهلية إعلاناً عن أن المجتمع لم ينضج بعد لإنجاز مهمة بناء دولة كل المواطنين. واليوم لا يمكن للبنان أن يبدأ بالتعافي من غير اتفاق واسع بين مكونات الوطن اللبناني على برنامج بناء الدولة الديمقراطية الحديثة. ومن خلال

أن يجلس اللبنانيون ويفكروا بموضوعية ويتساءلوا: «لماذا ندبح بعضنا البعض كل خمسة عشر عاماً أو عشرين عاماً وندمر الأخضر واليابس في بلدنا؟» نجدهم يصيحون: «الآخرون يتصارعون في بلدنا، ونحن ضحايا صراعاتهم!» ما هذا البلد الذي يقتل أبنائه كلما خطر لقوة خارجية أن تدفع بهم إلى الاقتتال؟ ولماذا يخوضون بدمائهم وأرواحهم صراعات الآخرين على أرضهم؟

أعتقد أن حرب لبنان الأهلية الأخيرة نجمت عن عوامل متشابكة، أهمها اعتقاد المارونية السياسية وحلفائها أن هزيمة حزيران غيرت الوضع العام في المنطقة وطوت الزمن القومي العربي إلى الأبد، وأن تعاقب ١٩٤٣ لم يعد صالحاً لأن تبدل توازنات المنطقة يحتم التخلي عنه لصالح توازن جديد تحميه إسرائيل. ولما كان أصحاب هذا التصور اعتقدوا أن سورية صارت خارج أية حسابات إقليمية بعد حزيران وكامب ديفيد، وأنها لن تجرؤ على التحرك لأن نظامها سيسقط إن حارب وسيسقط إن سالم، فقد ظنوا أن يدهم صارت طليقة في لبنان، يفعلون به ما يريدون، في زمن جديد إسرائيلي السمات. لم يدرك هؤلاء خطأهم إلا بعد فوات الأوان، عندما اكتشفوا أن غيرهم كان أشطر!

**علي العبد الله:** تفوح من هذه المقولة «دفع لبنان ثمن صراعات الآخرين على أرضه» رائحة الانعزالية والعنصرية، ناهيك عن اللاعقلانية السياسية. ذلك لأنها تتصور إمكانية بقاء لبنان خارج الأحداث التي تمور بها المنطقة العربية، وكأن ليس للتاريخ وللجغرافيا السياسية والإستراتيجية استحقاقاتها. فالحال أنه لا يمكن أن يكون لبنان خارج المعادلة العربية والإقليمية والدولية، وخارج الصراع العربي - الإسرائيلي خاصة، وخارج العمل من أجل الحرية والتنمية والاستقلال الحقيقي. ثم إن هذه المقولة تتنصل من المسؤولية وتلقي بتبعات ما حصل على الآخر غير

## مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (I)

الوجود السوري شكّل وجود عسكري أيضاً له علاقة بالوضع في المنطقة، وله علاقة أيضاً بالحرب الأهلية التي كانت لا تزال في بداياتها. هناك أيضاً وجود شعبي سوري في لبنان، ازداد في السنوات الأخيرة بسبب تفاقم الصعوبات الاقتصادية. هناك مئات الألوف من العمّال السوريين، وهم فلاحون بلا أرض، أو بأرض إنتاجها لا يؤمن لهم وسائل كافية للعيش. وما كان يُمكن أن يعملوا في لبنان لولا حاجة لبنان إليهم، ولولا استفادة أرباب العمل اللبنانيين من تدني أجورهم ونقص حقوقهم، وإن استغلّت بعض الأوساط هذا الوجود لإثارة حساسيات اللبنانيين ضد السوريين. حتى الوجود العسكري، في حد ذاته، ليس من الضروري أن يشكل إساءة إن نُظمت أموره؛ فأكثُر الدول الأوربية مثلاً فيها قوات عسكرية أجنبية. المشكلة ليست هنا، بل في الدور الوصائي الذي تمارسه مراكز سورية معينة، وهو في الحقيقة الدور الوصائي ذاته الذي تمارسه مراكز مشابهة في داخل سورية.

الأحداث الجارية في المنطقة ستكون عميقة التأثير في بلدانها، بما في ذلك سورية ولبنان. من الصعب التنبؤ بما سوف يجري، لكن سيتغير الكثير ممّا هو قائم. وأن تترتب العلاقات بالاتفاق بين اللبنانيين والسوريين، من دون تدخل من غيرهم، أفضل من أن تأتي أحداثاً لا سلطان لنا عليها ترتب علاقاتنا بما يعارض مصالحنا المشتركة ويوافق مصالح قوى خارجية. الدور السوري في لبنان مُقبل حتماً على التغيير؛ فمن الأفضل أن يحدّد السوريون واللبنانيون هذا التغيير انطلاقاً من احترام سيادة لبنان قبل كلّ شيء، ومن الأخوة، ومن المصالح المشتركة، وبعيداً عن التحكّم والوصاية. ومن الأفضل أن يحدّدوا التغيير والوقت مناسباً وتحت تصرّفهم، لأنّه لن يبقى كذلك. حتى إذا تركنا جانباً ما يوحدنا، وهو كثير، فنحن جيران على الأقل، وسوف نبقى جنباً إلى جنب إلى ما شاء الله. أنا أوّمن بانتصار الديمقراطية. وأتمنى أن يضمّ اللبنانيون جهودهم ليسيروا نحو بناء لبنان ديمقراطي سيكون

هذا الاتفاق يصبح من الممكن حلّ المشاكل اللبنانية، أو على الأقلّ تحديد هذه المشاكل والبدء بالتغلب عليها. هذا أولاً. وثانياً، لا يُمكن معالجة أوضاع لبنان ومشاكله بمعزل عن محيط لبنان ومشاكل المنطقة التي يوجد فيها لبنان، وخصوصاً أوضاع الصراع العربي - الإسرائيلي.

**كيف تنظرون إلى تطوّر العلاقات اللبنانية - السورية في إطار التغيرات الإقليمية المتوقعة؟ هل سنشهد تغييراً للدور السوري في لبنان؟ كيف ستؤثر التغيرات العراقية والإسرائيلية - الفلسطينية في تلك العلاقات؟**

**أحمد فايز الفواز:** أكرّر القول إنّ العلاقات اللبنانية - السورية ذات مسار معقد، وهي بنت تاريخ طويل سابق على تكوّن الكيانين والدولتين. وهي تعكس أيضاً، من خلال مسارها، تأثير الصراع العربي - الإسرائيلي. لكنّ أعتقد أنّ فشل كلا المجتمعين في تأسيس الدولة الديمقراطية الحديثة، أو دولة كلّ المواطنين، هو الخلفية التي كانت تغذي المشاكل، أو تعقدّها، أو تحوّل دون حلّها حلاً صحيحاً. في سورية سارت الأمور بخلاف لبنان: ففي مرحلة أولى بعد الاستقلال، أي بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٦٣، تناوب على البلاد الحكم العسكري والحكم الديمقراطي. وبعد ١٩٦٣ بدأ نمط آخر من التطور هو الدولة الشمولية. النمط اللبناني الديمقراطي المشوّه والنمط السوري تعبيران عن فشل المجتمعين في حلّ مشكلة الانتقال من العالم القديم إلى العالم الراهن، أو عن عدم نضوجهما لمواجهة مشاكل تطورهما. فبقيت الدولة، هنا وهناك، دولة غزو السلطة والغلبة والعصبية (حسب ابن خلدون).

التدخل السوري في لبنان قديم، منذ الاستقلال، وهو تعبير عن القوة النسبية للدولة السورية (في لبنان كان هناك من يتباهى بالضعف ويُعتبر أنّ «قوة لبنان في ضعفه!»). لكنّ بعد ١٩٧٦ أخذ

متأخياً مع سورية الديمقراطية، إذ لا يُمكن وضعُ السدود بين ما وحده التاريخُ والجغرافيا، وما ينبغي للأمال والألام المشتركة أن تقيمه من روابط.

**علي العبد الله:** تسود التحليلات الرائجة في الساحة العربية نغمةً حول تغيير الخرائط وفرض سايكس - بيكو جديدة. أنا لا أميل إلى هذه القراءة، بل أعتقد أن تغيير الخرائط لا يلبي مصلحةً لقوى محلية أو إقليمية أو دولية، لما سيُشيعه من عدم استقرار ومن استفزاز لقوى محلية ودولية ستتجه لمقاومته. هناك مسافة شاسعة بين تغيير الخرائط من جهة، واستبدال تكتيك الانقلاب على القصر (الدرسة الأمريكية) بالانقلاب داخل القصر (الدرسة البريطانية) من جهة ثانية. أنا أرجح عدم التغيير في الخرائط، واحتمال التغيير في النظم؛ وهنا سيُعب كلُّ نظام أوراقه للحفاظ على وجوده ودوره السياسي. وقناعتي أن المعادلات الإقليمية والدولية الراهنة لن تؤثر سلباً على الدور السوري في لبنان، بل ستترك له هامشاً واسعاً للتحرك. ودليل ذلك فرقة تجمع «قرنة شهوان»، وتنصل غبطة البطريك صفير من نزعة التطرف الماروني التي برزت في مؤتمر لوس أنجلوس، وحديث السفير الأمريكي في دمشق للتلفزيون السوري عن بلاد الشام ودور سورية فيه. لذا لن تشهد العلاقات السورية - اللبنانية تغييراً درامياً، بل ستشهد «استقراراً واستمراراً» مع تحسُّن في الأدوار والأساليب.

**ميشيل كيلو:** لبنان فخٌ مخيفٌ بالنسبة إلى سورية، التي تديره في إطار إقليمي ودولي معقد ومزاجي يمكن أن يتغير بعد السلام مع العدو أو ضمن تحولات إقليمية كالتى نعيشها اليوم، بحيث يقفز اللاعبون الأساسيون إلى المنصة ليزيحوا سورية إلى ما وراء الكواليس، مع الثمن الباهظ الذي سيترتب على ذلك. لبنان فخٌ، أسأل الله الستر وحسن العاقبة!

**كمتقفين ديمقراطيين سوريين، ماذا نتوقع من زملائنا اللبنانيين؟ وماذا نطلب منهم؟**

**علي العبد الله:** يجب أن نوسع نطاق السؤال ليشتمل السلطة والمعارضة والموالين والمتقنين. فالسلطة اللبنانية مطالبة بالعودة عن الديمقراطية المصنوعة على المقاس، وبالسماح بوجود معارضة، والتوقف عن الانزلاق نحو السياسة الأمنية، والعمل من أجل الاندماج الوطني وبناء دولة حديثة. وأما المعارضة اللبنانية فمطلبة بالكف عن العويل والصراخ والبحث عن حماية خارجية، وبالجلوس إلى طاولة الحوار الداخلي والعربي بعقل مفتوح للبحث عن مخرج للأزمات. وأما الموالون فمطالبون بالكف عن النفاق السياسي، والعمل بدلالة مصلحة الوطن والمواطن. وأخيراً فإن المثقفين مطالبون بالبحث عن حل داخل المعادلة المحلية والعربية لا خارجها، والعمل مع الآخرين من أجل تغيير ديمقراطي حقيقي؛ فالمتوقع منهم هو المساهمة في معالجة المشكلات، وحلها بعيداً عن الانعزالية والعزلة، وبالتحرر من عقدة الاستعلاء والشعور بالتميز والامتياز.

**ميشيل كيلو:** أطالب زملائي اللبنانيين بأشياء كثيرة، منها امتلاك مشروع ديمقراطي لبلدهم يصل بحرياتهم إلى إطار سياسي ومجتمعي يكسر حلقة الحروب الأهلية بكسر الطائفية كنظام. ومنها تطوير منظور وطني عام يضع العلاقات اللبنانية - السورية خارج إطارها الأمني الحاكم، فيعمق دورها في التنمية الديمقراطية والسياسية الحرة للبلدين، ويعززها في حاضنة جديدة تبدل وظيفة القومية الراهنة - وهي استبداد قوي بضعيف، وكبير بصغير باسم الأمة العربية الغائبة - وتُحل محلها مفهوماً آخر يجعل القومية نمواً مشتركاً ومتوازناً ومتكافئاً وحرراً ومستقلاً للجميع، يقوي دولهم ومجتمعاتهم.

المثقفون اللبنانيون مطالبون أيضاً بتعزيز دور بلدهم الثقافي كبلد يجب أن يلعب دوراً ريادياً في أمة عربية جديدة، ثقافية

## مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (I)

المشترك؟ أرجو أن لا يفهم من هذا الكلام الدعوة إلى إحياء الماضي، بل الاستفادة منه. إن الكرة هي في ملعب اللبنانيين أكثر مما هي في ملعب السوريين!

أساساً. وأتمنى عليهم أن يشرفونا بزيارات ليتعرفوا خلالها على سورية، ويكتشفوا أن فيها شعباً كغيره من شعوب الدنيا، ليس صحيحاً جمعه تحت مصطلح «السوري» الذي أطلقه «الفيلسوف» الراحل بشير الجميل؛ وليس صحيحاً الاعتقاد أن «كل فرد فيه مخبرات»، كما قال رئيس تحرير جريدة عروبية جداً في سياق تحذير أصدقائي اللبنانيين مني؛ وليس صحيحاً أن طبيعته تدفع به دفعا إلى العنف والقسوة والغدر والطمع والكذب والتخلف والميل إلى الاستبداد والفصام... إلخ كما يعتقد عدد كبير من الإخوة اللبنانيين، بينهم عدد لا يستهان بهم من المثقفين!

أخيراً، أتمنى أن يخفف بعض اللبنانيين تملقهم، المخجل والزائد عن اللزوم، الذي يُخرج كثيراً منافقي سورية ويُفقد الأمل في اللحاق بشخص كناصر قنديل أو كإيلي الفرزلي. فهذا الأخير رأى مؤخراً، في برنامج «أكثر من رأي» على قناة الجزيرة، حتمية انضمام لبنان إلى «مشروع نهضوي عروبي مشرقي» تقوده سورية، ثم أعلن في نفس واحد أن لبنان رأى ما فعلته الحركة الصهيونية في فلسطين فقرر منع توطين الفلسطينيين فيه (مشروع نهضوي عروبي مشرقي تقوده سورية ضد الحركة الصهيونية الفلسطينية في لبنان!). هؤلاء المتملقون وأمثالهم لا يحبون سورية، ولو كانوا يحبونها لأوقفوا تملقهم، ولأقلعوا عن توريطها في «مشروع نهضوي» وظيفتها الوحيدة إبقاؤها غافلة ريثما تحين ساعة الحساب!

### أحمد فايز الفواز

كاتب وطبيب وناشط ديموقراطي.

### ميشيل كيلو

كاتب ومترجم معروف. من مؤسسي لجان إحياء المجتمع المدني.

### علي العبد الله

كاتب وناشط سوري. رئيس سابق للقسم السياسي في مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير.

### ياسين الحاج صالح

أحد معدّي هذا الملف. كاتب ومترجم سوري.

أحمد فايز الفواز: حال الحريات في لبنان أفضل من حالها عندنا. حرية الحركة والنشاط والمبادرة متاحة في لبنان أكثر من سورية. فلماذا لا يبادر الديموقراطيون اللبنانيون ويهتمون بما هو مشترك بين السوريين واللبنانيين، مثلما كان الأمر «أيام زمان»، أيام الأحزاب المشتركة، والعمل الفكري المشترك، والنضال

## مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

### حوار مع برهان غليون

أجراه: ياسين الحاج صالح

الجيوسياسية التاريخية، ولاسيما مع تراجع قوة الدولة العثمانية وبداية النزوعات التوسعية الأوروبية. وقد ساهم هذا الانفتاح المبكر، الذي تعزز بوجود وشائج القربى الدينية، منذ القرن السابع عشر وتحت نفوذ الإمارة المعنية بشكل خاص، في تمثّل عناصر حداثة متعددة جعلته سباقاً في القرن التاسع عشر إلى الانخراط في النهضة الفكرية العربية. وكانت نتيجة التقاء هاتين الديناميتين بنية اجتماعية متميزة ومفارقة يخلط فيها - أكثر من أي مجتمع عربي آخر - تعزيزُ البنى والعصبيات الطائفية والعشائرية مع تنامي المكتسبات الحديثة وتمثّلها. وإذا كانت للبنان خصوصية ما، فهي هذا الجمع الاستثنائي، السعيد أحياناً والمأساوي غالباً، للمشيخة التقليدية العشائرية والعائلية والفرديّة البرجوازية المدنية الأكثر مغالاةً.

شكلت هذه البنية الحاملة لعناصر تؤثر قوية ودائمة تحدياً لسلطة الدولة المركزية العثمانية، فاضطرت الدولة منذ القرن التاسع عشر تحت ضغط القوى الأوروبية إلى القبول بإخضاع جبل لبنان لنمطٍ متميّز من الحكم يُشبه ما نسميه اليوم بالحكم الذاتي، عنيت: المتصرفية. ثم جاء الانتداب الفرنسي على لبنان ليعزز من هذا التطور المفارق للمجتمع اللبناني. فهو بقدر ما أقام الدولة الحديثة على الأسس الطائفية أو المليّة التي عملت بها الدولة العثمانية منذ نهاية القرون الوسطى، عمّق النزوع لدى هذه الطوائف والملل ذاتها - وفي مقدمها الملة التي سنتيح لها الظروف السيطرة على مقاليد الأمور - إلى ربط لبنان بالغرب، سواءً من حيث الامتدادات والتصاهرات الثقافية أو من حيث الاختيارات الإستراتيجية والسياسية. وقد أعطى هذا الوضع طابعاً خاصاً للحداثة المفارقة اللبنانية التي تجتمع أكثر العناصر الاجتماعية عقفاً وقدماً مع أكثر عناصر الحداثة تجديداً ومع آخر الصرعات التقانية.

انعكست هذه البنية الخاصة على النخبة الاجتماعية والسياسية نفسها في شكل انقسام عميق في الولاءات وأنماط الحياة

يسعى د. برهان غليون إلى أن يكون هذا الحوار منطلقاً لحوار جدّي بين المثقفين السوريين واللبنانيين، وحافزاً للخروج من الخطاب الاتهامي التبسيطي السهل الذي يرى أنّ انتشاره يعتم على المسائل الأساسية للعلاقات السورية - اللبنانية ويسيء إليها. والأسئلة المطروحة هنا هي عيئها التي طرحناها في الندوة أعلاه، لكن غليون أجاب عنها عبر الإنترنت. ولذلك، أي اعتبارات فنية، أترنا أنّ نُفرد رده ههنا.

ي.ح.ص.

ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السورية - اللبنانية إشكالية وقلقة دائماً حتى قبل التدخل السوري في لبنان؟ وهل كان للمثقفين السوريين تأثير في هذه العلاقات؟

برهان غليون: كان نشوء لبنان، من حيث هو كيان سياسياً مستقلاً عن محيطه، ثمرة تقاطع ديناميتين رئيسيتين حكمتا تكوّن المجتمع اللبناني في الرقعة التي كانت تُسمى «لبنان الصغير» قبل أن يتحوّل إلى الدولة التي نعرفها في الحدود الجديدة القائمة. الأولى دينامية التناحر الداخلي المستمر بين جماعات قوية وشبه متوازنة في القوة على السيطرة على الأرض والسلطة، وهي الدينامية التي تجد أساسها في أنّ الرقعة الصغيرة من الأرض التي تُسمى «جبل لبنان» وما يحيط بها قد تحوّلت منذ زمن بعيد إلى موطن أقلّيات دينية عديدة مهمّشة من قبل الدولة ومهمّشة لنفسها أيضاً بسبب ضعف انتمائها الديني إلى دولة دينية الطابع، الأمر الذي خلق بؤرة جغرافية سياسية ملائمة لاستقرار ثم نمو روح الاستقلالية. والدينامية الثانية نابعة من الانفتاح المبكر للبنان على عالم الحداثة الغربية، الناجم عن الضغوط الغربية المستمرة والقوية على منطقة الساحل السوري في إطار الصراعات

## مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

### حوار مع برهان غليون

بعد سياسية واجتماعية، قائمة على تجاهل الطائفية والتمييزات العصبوية لصالح المساواة القانونية الشكلية بين الأفراد، وعلى تعميم التعليم الوطني على حساب التعليم الخاص، وعلى الحماية الاقتصادية بهدف إنشاء صناعات وطنية، وعلى سيطرة الدولة على الحياة العمومية وإمسакها بناصية العملية التحديثية. غير أن نمط الاختيار الليبرالي اللبناني المراهن - بالعكس - على الالتصاق بالدول الغربية وعلى الاعتماد على دعمها وحمايتها قد قاد لبنان إلى تعبئة الانتماءات ما قبل الوطنية كأساس لبناء التوازنات السياسية الداخلية وتوسيع قاعدة الانفتاح على الغرب والاعتماد عليه في تحقيق الأمن والرخاء. ومن الواضح أن هذه الاختيارات المتباينة للنخب السورية واللبنانية لم تكن ثقافية ولا دينية بقدر ما كانت تعبيراً عن المصالح المتناقضة للطبقة التجارية الصناعية السورية الناشئة التي أرادت خلق سوق محلية مستقلة نسبياً، وللطبقة التجارية الكمبرادورية اللبنانية المسيطرة التي كانت تعيش على دور الوساطة التجارية الإقليمية. وكانت القطيعة الجمركية في بداية الخمسينيات، بقرار من خالد العظم رئيس الوزراء السوري، بدايةً لمرحلة جديدة من الطلاق بين التشكيلتين السياسيتين وأحياناً بين المجتمعين أيضاً. ثم أكدت الأحداث والاختيارات القادمة في البلدين هذه القطيعة، وعممتها على جميع الميادين، ورسختها: فصار لبنان بلداً معادياً باختياراته الأساسية لسورية في رأي النخبة السورية الحاكمة التي نظرت إليه وكأنه هونغ كونغ الصين، وصارت سورية بلداً معادياً للبنان في نظر النخبة الحاكمة اللبنانية وكأنها مثالاً للوباء الشيوعي الأحمر الزاحف على أوروبا الليبرالية. ولا شك أن الهزة التي أحدثتها الثورة الوطنية المصرية بزعامة عبد الناصر، وما تبعها من هزات في الساحة العربية في صورة تنامي النزعة القومية العربية، قد زعزعت منذ عام ١٩٥٨ التوازنات الداخلية اللبنانية، وجعلت الميثاق الوطني متجاوزاً تماماً. ولكن بدل أن تُحني النخبة اللبنانية الليبرالية الحاكمة ظهرها للموجة الجديدة

والتفكير، وأحدثت توتراً عميقاً ومستمرّاً في الهوية السياسية اللبنانية ذاتها. ولم يكن من الممكن خروج لبنان من تحت الانتداب إلا في إطار ما سوف يُسمى بـ «الميثاق الوطني» الذي تخلت بموجبه بعض نخب الطوائف عن المطالبة بإبقاء الارتباطات القوية مع فرنسا لقاء تخلي النخب الأخرى الإسلامية عن مطالباتها بالارتباط بالمحيط العربي - وبشكل خاص السوري. ومما زاد من عوامل التوتر والصراع داخل الهوية اللبنانية دخول جماعات دينية إضافية بعد توسيع حدود لبنان الصغير. وهكذا، خلال فترة طويلة من مرحلة ما بعد الاستقلال، ظلت قطاعات عديدة لا تجد نفسها في إطار الهوية السياسية اللبنانية بقدر ما تطمح إلى أن تُدرج نفسها في إطار هوية أوسع - سورية أو عربية أو إسلامية.

في المقابل، تكوّن النسيج الوطني السوري الحديث في سياق مختلف تماماً عن السياق اللبناني، وأُسس منذ البداية بنزعة قوية إلى التمركز حول الدولة البيروقراطية الحديثة التي لم تتخل أيضاً عن الأنماط العثمانية. وتفاقم هذا النزوع بعد الاستقلال إلى درجة انمحت فيها هوية المجتمع السوري السياسية في هوية دولته والفتئات المتحكمة فيها. وقد كان هذا الاختلاف دافعاً لتبلور أساليب عمل وطني مختلفة منذ الانتداب، وللتباعد المستمر بين الكيانين المحدثين فيما بعد.

لكن الخلاف السوري - اللبناني الأعمق لن يتبلور إلا بعد استقلال البلدين وبسبب الاختيارات المتباينة للنخب الاجتماعية المسيطرة. فبقدر ما راهنت النخبة اللبنانية الاستقلالية على العلاقات الممتازة مع الغرب وخاصة فرنسا، اختارت النخبة السورية في وقت مبكر سياسات وطنية مستقلة أو شبه مستقلة دفعتها إلى توقيع صفقة أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا الشيوعية منذ عام ١٩٥٦ وقبل أن تدخل سورية في إطار الاختيارات الاشتراكية. وقد قاد نمط الاختيار الوطني السوري نحو سياسات تعليمية ثم اقتصادية، وفيما

هذه الخيارات المتباينة للبنان وسورية سوف تُظهر بشكلٍ أعمق بعد وصول البعث إلى السلطة في دمشق. فلم يُبدُ لبنان، بنظامه الليبراليّ وعلاقته مع الغرب وموضاته الثقافيّة وقيمه الاستهلاكيّة، تهديداً للاختيارات السوريّة الاشتراكيّة والشموليّة فحسب، بل بدا أيضاً وكأنّه ثغرةٌ حقيقيّةٌ في الدفاعات السوريّة عن النظام الجديد وساحةٌ جانبيةٌ يمكن أن تستغلّها المعارضة السوريّة للحفاظ على نفسها حيّة بالرغم من نجاح السلطات البعثيّة في تدمير قواعدها في سورية. وهنا أيضاً جاءت الحرب الأهليّة اللبنانيّة منذ ١٩٧٥ بسبب الطريقة الخاطئة التي سعت من خلالها بعض أطراف النخبة السياسيّة اللبنانيّة إلى معالجة تزايد نفوذ الثورة الفلسطينيّة، ومراهنتها على الحرب اللبنانيّة - الفلسطينيّة كمُخرجٍ للأزمة. وقد أدّت هذه المعالجة إلى انقسام النخبة السياسيّة اللبنانيّة نفسها، وإلى تشكّل محاور جديدة في مواجهة أصبحت لبنانيّة - لبنانيّة أكثر بكثير ممّا هي لبنانيّة - فلسطينيّة أو عربيّة. وقد دارت الحرب اللبنانيّة - اللبنانيّة حول تحديد الخيارات الإستراتيجيّة للبنان، ومن وراء ذلك حول إعادة ترتيب المواقع والحصص الطائفيّة على ضوء التحوّلات في ميزان القوة الذي أحدثه جزئياً الوجود الفلسطينيّ السياسيّ والعسكريّ، ولكنّ أحدثه بشكلٍ أكبر تراكمُ القوة الكبير في وسط الطائفة الشيعيّة المتزايدة موقعاً ونفوذاً وعدداً. ولا شكّ أنّ السلطات العربيّة، وفي مقدّمها السلطة السوريّة التي كانت تخوض معركتها الخاصة داخل سورية نفسها لتثبيت نفسها وخارجها لمواجهة تفاقم التحديّ الإستراتيجيّ الإسرائيليّ، قد وجّدت في هذه الحرب اللبنانيّة - اللبنانيّة فرصةً لا تعوّض لإغلاق الساحة اللبنانيّة الجانبية التي تُنظر إليها تلك السلطات كثغرة في نظام تحصيناتها السياسيّة، سواء في ما يخصّ إسكات المعارضات العربيّة أو في ما يتعلّق بمنع حصول اختراقٍ إسرائيليّ محتمل بسبب تداعي التوازنات التقليديّة اللبنانيّة. وزاد الرهان على إغلاق هذه الساحة

الاستقلاليّة التحريريّة في المنطقة بأكملها، اختارت الانكفاء على مواقف أكثر يمينيّة وتبعيّة للغرب. وما كان من الممكن الاستمرار في مثل هذه السياسة للتكيّف مع الموجة الصاعدة من دون تعريض لبنان لحرب أهليّة. وهو ما حصل بالفعل، لا بسبب تدخّل الناصريّة أو السوريّة في لبنان في ذلك الوقت، ولا بسبب إصرار الرئيس شمعون على انتزاع ولاية رئاسيّة ثانية، بل بسبب تغيّر موقف قطاع كبير من الرأي العام اللبنانيّ تحت تأثير أفكار التقدم القوميّة والاشتراكيّة، الأمر الذي جعل الاستقرار مستحيلاً من دون إعادة النظر بالصيغة القديمة. وليس هناك شكّ في أنّ السوريين والمصريين قد لعبوا دوراً في الحرب الأهليّة اللبنانيّة لعام ١٩٥٨، لكنّهم لم يكونوا هم الذين فجّروها، بل استغلّوا الشرخ الذي أحدثه هذا العجز الذي ذكرناه للنخبة السياسيّة اللبنانيّة. فلا ريب أنّ هذه النخبة لم تُبد، في مواجهة تصاعد المد القوميّ العربيّ المعادي للإمبرياليّة الغربيّة، المرونة الضروريّة التي تُسمّح بتجاوز الاتفاقات السابقة التي عُقدت في ظروف استعماريّة مختلفة تماماً، وبإعادة بلورة ميثاق وطنيّ جديد، أو بتجديد الميثاق القديم، بما يتيح استيعاباً أفضل للقوى الاجتماعيّة والسياسيّة الصاعدة مع الموجة الجديدة. وكان من الطبيعيّ أن لا تُترك مصرُ الناصريّة وسوريّة السائرة في ركابها نفسيهما معرّضتين لسقوط لبنان تحت نفوذ الدول الغربيّة المعادية لها، في الوقت الذي كان فيه محور كفاح هاتين الدولتين مقاومةً الأحلاف الغربيّة المفروضة على دول المنطقة. ومن هنا يُمكن أن يُفسّر تدخّل مصر وسوريا باعتبارها دفاعاً عن النفس في إطار منطق المواجهة الإقليميّة الطبيعيّ لتلك الفترة. فكما كان انتصارُ الرئيس شمعون في انتزاع ولاية جديدة يعني بالنسبة إلى حكومتيّ البلديّن تمكّن الدول الغربيّة من إضعاف موقفهما الإستراتيجيّ، كان استغلالُ الحرب الأهليّة اللبنانيّة يشكّل في نظرهما جزءاً من المعركة القائمة ضد عودة الهيمنة الاستعماريّة.

## مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

### حوار مع برهان غليون

ترك لبنان يتخبّط في حروبه الداخلية يُمكن أن يشكّل عبئاً كبيراً على البلدان العربيّة المجاورة ويحوّل لبنان إلى ثغرة استراتيجية عربيّة وإلى منفذٍ للقلاقل الداخليّة. ولن يكتشف القادة السوريّون إلا متأخّرين الفرص الجديدة التي تقدّمها لهم السيطرة على لبنان - بما يتعدى وضع حدّ للفوضى التي يُمكن أن تهدّد بالانتشار إلى مناطق أخرى، وصدّ النفوذ الإسرائيليّ الصاعد فيه - وهي الحصول على إمكانيّة بناء تكتيك هجوميّ يعوّض قليلاً عن الإستراتيجية الدفاعيّة الجامدة التي اضطرّوا إلى الانكفاء عليها بعد حرب ١٩٧٣ بسبب التفوّق الإسرائيليّ الساحق.

لم يكن الدافع إذن للسيطرة السوريّة على لبنان رفضُ السوريّين كشعب الاعتراف باستقلال لبنان وسيادته، ولا نزوعُ السلطات السوريّة إلى توحيد البلدين من منطلق الإيديولوجيا القوميّة، ولا هو ناجمٌ عن أيّ شعور سلبيّ تجاه لبنان واللبنانيّين. ليس وراء هذه السيطرة، لا في الماضي ولا في الحاضر، أيّ تصوّر عقائديّ، بل تخضع فقط لحسابات إستراتيجية وسياسيّة واقتصاديّة محضة معروفة. فسياسة السلطات السوريّة في لبنان كانت سياسة براغماتيكيّة بكل المعايير. وهنا تكمن أيضاً نقطة ضعفها الرئيسيّة. ولو كانت هناك رؤية وحدويّة أو مستقبليّة لكانت هناك سياسة مختلفة تماماً، ولوجد لبنان في العلاقة المتميّزة مع سوريّة مكاسب إستراتيجية وسياسيّة واقتصاديّة لا يُمكن التحلّي عنها.

لكنّ ما حصل لا يبرهن على ميكانيكيّة السياسة العربيّة بقدر ما يُثبت الأسس الهشّة التي قامت عليها الحسابات الإستراتيجية الوطنيّة للحكومات اللبنانيّة التقليديّة وما ارتبط بها من اختيارات غير صائبة وضيقة الأفق معاً. فلم يكن هناك أيّ أمل للبنان في الاحتفاظ بالأمن والرخاء من خلال إدارة ظهره للدخل العربيّ والاستمرار في سياسة دفن الرأس في التراب، مهما كانت الذرائع الدينيّة أو الطوائفيّة في منطقة تهرّها بعنف زوابع الانقلابات

بعد أن أصبح لبنان مسرحاً لنشاطات المنظّمات الفلسطينيّة التي تخشى السلطات السوريّة (مع العديد من السلطات العربيّة الأخرى وفي مقدّمها لبنان) أن تكون وسيلة لتوريثها في حرب غير مستعدّة لها مع إسرائيل. وما إن استتب الأمر للقوات السوريّة في لبنان، وبتفويض عربيّ لا شك فيه، حتى نشأت عن الوضع الجديد بدءاً من عام ١٩٧٦ رهانات جديدة أهمّ من الأولى، وعلى رأسها استخدام سوريّة للبنان كساحة صراع ثانويّة وجانبيّة مع إسرائيل؛ ساحة تُضمّن أن لا تحلّد المنطقة للسكون الذي يكرّس مكاسب إسرائيل الإقليميّة واحتلال الأرض، وتُجنّب في الوقت نفسه سوريّة الدخول في حرب مكلفة وغير مضمونة النتائج مع إسرائيل. كما كان هناك مستفيدون لبنانيّون كثر من نخب الطوائف اللبنانيّة المختلفة بحسب تطور الحرب ومرآحها. لكنّ الشعب السوريّ لم يحصل من هذه الحرب على أيّ مكسب، لا من الناحية الاقتصاديّة فحسب بل من الناحية السياسيّة أيضاً: فقد عزّز الدخول السوريّ إلى لبنان النزوعات الشموليّة في السلطات السوريّة، والاستخدام الموسّع للعنف في كبح الاحتجاجات الداخليّة.

من الواضح أنّه في الحالتين، أعني حربَي ١٩٥٨ و ١٩٧٥، ارتبط تدخلُ الدول العربيّة في لبنان باندلاع الحروب الداخليّة، وخضع لحسابات سياسيّة وإستراتيجية محضة. فقد كان تدخلُ عام ١٩٥٨ يهدف إلى منع التحالف اليمينيّ اللبناني من استخدام لبنان أداةً للضغط على دول تبنت توجهاتٍ مناقضةً للتوجهات الغربيّة. وعبر عام ١٩٧٥ عن سعي النظم العربيّة، التي كانت تواجه تحديات قويّة خارجيّة من دون أن تتمتع بأيّ قاعدة شعبيّة عريضة تُضمّن لها الحد الأدنى من الثقة بالنفس والاستقرار، إلى تعزيز دفاعاتها في معارك داخليّة وخارجيّة كانت تعتبرها مصيريّة. ولا شك أنّ هذه التدخلات ما كانت لتُحصل لولا الضعف الإستراتيجي للبنان بالمقارنة مع البلدان الأخرى، على اعتبار أن

سياسية في لبنان، لكن هذه التعددية خاضعة لنظام الطوائف الذي يشكّل ضماناً وجودها، وليست لها وظيفة إلا إعادة توزيع حصص السلطة على نخب الطوائف المختلفة وتكريس هذه النخب وإعادة إنتاجها في الوقت نفسه. فالديمقراطية اللبنانية هي إطار التفاهم الإجماعي والمؤقت بين طوائف أو عصبية أثبتت جميعها عجزها عن الانفراد في السلطة وعن الإخضاع الكامل للطوائف أو الجماعات الأخرى. فليست الدولة هنا ذلك المجال الحديث لبناء المواطنة الواحدة والمساوية في الحقوق والواجبات، كما تقتضي الفكرة الديمقراطية الحديثة، بل هي المنطقة المحايدة التي تفصل بين زبائن القبائل المتحاربة والمتربصة بعضها ببعض الآخر والقادرة على العيش فيها ما لم يكن هناك حرب أو تهديد بالحرب من قبل إحداها أو أكثر. الدولة هنا أداة التقاسم السلمي للغنائم العامة. ولذلك فإنّها تنهار وتنحلّ منذ اللحظة التي ينهار فيها التفاهم الطائفي، فلا يبقى وراءها سوى الحرب الأهلية. وليست هذه الحرب الدورية ظاهرة عرضية على النظام العام، بل هي جزء لا يتجزأ من آلية ترتيب المواقع في نظام قائم على مبدأ التقاسم والاقتسام، وهي الوحيدة التي تحسّم مسألة تغيير موازين القوى التاريخية مع تغيير الظروف الإقليمية أو التوازنات الاجتماعية الداخلية وما يتبعه بالضرورة من تغيير في توزيع الحصص الخاصة بكل زعامة عائلية أو عشائرية.

ولذلك، وعلى الرغم من وجود مساحات لا شك فيها لحرية الرأي والتنافس على السلطة في الصيغة التالفية الطائفية اللبنانية، فإنّ هناك جموداً كبيراً في عملية تداول النخب، سواء منها الوطنية أو الطائفية. ومن الدولة إلى الأحزاب فالإدارة، يقوم النظام على توريث الآباء أبناءهم مناصب المسؤولية مهما كان نوعها. ولذلك تعود الأسماء ذاتها في كلّ عهد في قيادات الدولة والبرلمان والأحزاب والهيئات الأهلية أيضاً، ولا تتغير قائمة هذه الأسماء قليلاً إلا بعد الحروب الطاحنة التي تقضي على قمة الزعامات

الاجتماعية العنيفة والحروب الخارجية المدمرة. لقد تأخرت النخبة المسيطرّة اللبنانية كثيراً قبل أن تدرك دروس حرب ١٩٦٧، ومن بعدها دروس حرب ١٩٧٣، ودروس الحروب الفلسطينية - الإسرائيلية التي سيجري جزء كبير منها على أرض لبنان. ولن يعود الاستقرار إلى هذا البلد إلا بموازاة استيعابه لهذه الحقائق ومشاركته، ولو بوسائل وأساليب مختلفة أهلية، في الحرب العربية - الإسرائيلية وتحقيق أهم انتصار فيها. وهو اليوم أكثر استقراراً من العديد من الدول العربية الأخرى.

لم يختر المثقفون السوريون، ولا اختار السوريون عامّة، هذا الوضع للبنان، أكثر ممّا اختاروا الوضع الذي يسود في سورية نفسها. بل إنّ من الممكن القول إنّ استمرار هذه الأوضاع العربية جميعاً هو ثمرة لما وسّم تفكيرنا وعملنا في لبنان وفي البلاد العربية الأخرى من عجز عن استيعاب حقائق التاريخ والجغرافية السياسية للتحكّم ولو بجزء من تقرير مصيرنا. لقد كنّا جميعاً ضحايا اختيارات لم نتعمّق كثيراً في دراستها، أو دُفعنا إليها. والمطلوب من الجميع العودة إلى التفكير في هذه الخيارات الإستراتيجية والسياسية والثقافية في لبنان وسورية وبقية العالم العربي، ومعرفة ما إذا كان هناك مجالاً لبلورة خيارات أفضل وأكثر معقولة وإيجابية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

**هناك ديمقراطية لبنانية، فيها الكثير من النواقص والعيوب، لكنّها ضمنت مستوى معقولاً من الحريات العامة. لماذا كان تأثيرها الإيجابي محدوداً في العالم العربي؟ وهل هناك علاقة بين الحرب اللبنانية والديمقراطية اللبنانية؟**

**برهان غليون:** هناك وهم كبير عند السوريين واللبنانيين معاً حول ما نسميه «الديمقراطية اللبنانية». ثمة بالتأكيد تعددية

## مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

### حوار مع برهان غليون

والتغيير وبلد الحداثة الأكثر استغراقاً في ثقافة الاستهلاك الرمزي و«التمير». ولا يقتصر الثمن المرتفع لهذه الديمقراطية على الحروب الأهلية والتصفيات العشائرية المتكررة، بل يتجاوز ذلك إلى المعاناة الإنسانية والمعنوية في مجتمع يتردد من دون وسيط بين أقصى قطبي الحداثة والتقليد.

ربما زاد إغراء النموذج اللبناني اليوم بالنسبة إلى السوريين، بعد أن خاب أملهم في النموذج الذي عرفوه والقائم على التعبئة الوطنية المبالغ فيها وعلى إنكار كل التمايزات أو الهويات والعصبيات الجزئية من قبل دولة هي مركز التنظيم الوحيد للإرادة الجمعية. فبدل أن يحقق النظام الجمهوري الانصهاري المساواة المنتظرة بين المواطنين في الحقوق والواجبات وينشئ إطاراً ثابتاً لنمو المواطنة الفردية على حساب العصبيات الطائفية، حول الدولة إلى غول ابتلع كل العصبيات والقوى الوسيطة الاجتماعية من دون أن يفتح ثغرة مهما كانت صغيرة لنمو المواطنة والفردية. فصارت السلطة خارج أي مفهوم حديث للأمن الشخصي والحرية والمساواة والحق والقانون. وأصبحت الدولة ذاتها منتجة لطائفة قائمة بذاتها من البيروقراطية المتعقبة، ومتطفلة على جميع الطوائف الأخرى. ومن الواضح اليوم أن كلا البلدين وصل بوسائل مختلفة تماماً إلى الطريق المسدودة نفسها. لكن في الوقت الذي لا أعتقد فيه أن من الممكن المراهنة على النمط السوري القائم على إلغاء ما يميز الإنسان من وعي وفردية وهوية خاصة، فإنني لا أعتقد أيضاً أن من الممكن المراهنة طويلاً على النمط اللبناني القائم على تعايش عصبيات متنافسة ومتربصة واحديتها بالأخرى ومستعدّة في كل لحظة لشهر سيفها المسنونة في وجه بعضها البعض.

لنتحدث عن دور لبنان الثقافي: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافياً للعالم العربي؟ هل يحتاج دور لبنان هذا إلى تصور جديد ما دام لم يعد يحتكر الاتصال بالغرب؟

المحلية أو القبلية. وهذا يعني أن التعددية اللبنانية هي الناتج الجانبي للسلام القائم على إيجاد صيغ مقبولة لتوزيع الحصص على زعامات الطوائف، بقدر ما يُمكن أن يشكّل الإخفاق في الوصول إلى هذه الصيغ أساس الحرب وانهيار الدولة. وما يحدّد طبيعة أي نظام توزيع زبائني متغيّر ومتبدّل بالضرورة هو ميزان القوة الناشئ عن آخر حرب حصلت داخل العصبية المحلية أو بين العصبيات المتناحرة.

وتختلف هذه الديمقراطية التي تقوم على التحييد المتبادل للسيطرة الطائفية المنفردة، ومن ثم على ضمان الحد الأدنى من حرية الحركة للأفراد الذين يستفيدون من فرص السلام المؤقت، عن الديمقراطية كما تُفرضها الصيغة الجمهورية الكلاسيكية القائمة على أساس المواطنة واستخراج إرادة وطنية واحدة أو مشتركة. وبقدر ما يؤدي تداول السلطة بين المواطنين المتساوين والمتفردين إلى بناء إرادة وطنية على حساب الانتماءات العصبوية، يعمل التوزيع الزبائني الطائفي للحصص على إعادة إنتاج العصبية القبلية عند كل فرد على حساب المواطنة. وبقدر ما يضمن النظام الديمقراطي الزبائني أن يظلّ مصير الفرد مرتبطاً بمصير طائفته، يمنع الدولة من أن تتحرر هي أيضاً من هيمنة السلطة الطائفية.

لقد نشأ هذا النظام الديمقراطي الزبائني في سياق تاريخ طويل من الصراع الطائفي الذي عرفه لبنان، ومن التوازنات التي أسسها، والثقافة التي طبعت الطوائف اللبنانية في الحرب والسلم معاً. ومن الصعب تعميم مثل هذا النموذج الخاص جداً والتأثر به، ومن الصعب أكثر النظر إليه كمثال أعلى يُحتذى. يُمكن أن يُعجّب قسم كبير من الرأي العام العربي بما يبدو من بعيد بلداً للحرريات الفكرية - وهو كذلك بالفعل - لكن لا أحد ينسى الثمن المرتفع لمثل هذه الديمقراطية الزبائنية الهشة والمسدودة الآفاق والتي تجعل من لبنان في الوقت نفسه بلد العصبيات الأكثر استعصاءً على الحلّ

**برهان غليون:** نعم، وسيظلّ كذلك، وهذه نقطة قوته. فالحرية الفكرية هي مصدر الشرعية الأساسي لنظام التعددية السياسية والطائفية اللبنانية. وفي اعتقادي، أكثر من ذلك، أنّ ما يقوله لبنان ثقافياً يتجاوز اليوم التعبير عن احتكار الاتصال بالغرب أو نقل رسالة الشرق إلى الغرب والعكس. ففي لبنان إبداع ثقافي وفني حقيقي يجعل من هذا البلد الصغير مركزاً من مراكز الثقافة العربية الحديثة الأساسية. وهذا الموقع الثقافي لم يدركه لبنان بالمصادفة والعرض، بل هو ثمرة تاريخ طويل أيضاً من الارتباط بالثقافة الحديثة والتعامل معها. وليس هناك في نظري أي بلد عربي آخر يمكن أن يحل محل لبنان في هذا المجال. في سورية مبدعون كبار من دون شك، لكن لا يوجد فيها - بالمعنى الحرفي للكلمة - ثقافة ولا صناعة فعلية، ولن يكون فيها ذلك لزمن طويل. بل إنّ المبدعين فيها لا يزالون عالة في نشر أعمالهم وانتشار إبداعهم على آلة الإنتاج الثقافي اللبنانية. ولا نبالغ إذا قلنا إنّ من يتابع أحاديث الكثير من المسؤولين السياسيين السوريين يعتقد لا محالة أنّ النخبة السياسية السورية السائدة قد تحتاج إلى قرن من الزمن حتى تدرك معنى الحرية الحقيقي وتشعر بقيمة تمثلها. فالواقع أنّه بقدر ما يغطي نمط الحكم الديمقراطي اللبناني على نقاط ضعفه الكثيرة بالحرّيات الفكرية، لا ينجح نمط الحكم السوري في بناء السلطة المركزية إلا بتحويل الناس إلى أدوات في يد آلتة الحديدية.

هل ترون أنّ هناك تقصيراً من المثقفين الديمقراطيين السوريين حيال لبنان كما يصير عدد من المثقفين اللبنانيين (حين يزعمون مثلاً أنّنا لم نهتمّ بالدفاع عن السيادة اللبنانية واستقلالية القرار اللبناني...)? ما مصدر فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لرؤية موقف المثقفين الديمقراطيين السوريين من المسألة اللبنانية؟

**برهان غليون:** لقد وقفت منذ البداية موقفًا نقدياً من التدخل السوري في لبنان، وليس لديّ أيّ سبب للتساهل مع بقية المثقفين السوريين ولا للدفاع عنهم. لكن إذا أردنا فعلاً تجاوز الموقف الاتهامي السطحي الذي يرمي أصحابه من ورائه إلى رمي المسؤولية على الآخرين، وإلى تعزيز الأطروحة التبسيطية القائلة بأنّ الحروب اللبنانية ليست حروباً داخلية بل هي حروب الآخرين على أرض لبنان، فسوف نجد أنّ هناك أسباباً كثيرة موضوعية حالت بين المثقفين السوريين والحماس للبنان واستقلاله وسيادته. **أول** هذه الأسباب إيديولوجية. ففكرة السيادة القطرية فكرة ضعيفة جداً، إنّ لم تكن محاربة، في الوعي العام العربي وفي وعي المثقفين ولدى الرأي العام السوري عموماً الخاضع لسيطرة إيديولوجية قومية عربية ومغالية معاً. ولهذا ما كان من الممكن لمسألة التدخل السوري العربي في لبنان أن تُطرح من منظور مفهوم السيادة، الذي ليس له أيّ معنى في الفكر السوري حتى في ما يتعلق بالسيادة السورية نفسها. والسبب **الثاني** سياسي وإستراتيجي. فليس هناك شك أيضاً في أنّ التحالف الذي حصل (إلى هذه الدرجة أو تلك) بين أحد أطراف النزاع اللبناني الداخلي وإسرائيل، والذي جعل من إسرائيل المنافس المباشر لسورية على بسط النفوذ على لبنان ممزق وفاقد لوحده وإرادته الوطنية، قد جعل الرأي العام السوري، الذي لم يعلن بأيّ شكل تأييده لهذا التدخل ولا استئشير فيه، يشعر بأنّ المطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان ربما كانت تعادل التنازل لإسرائيل عن حقّ النفوذ فيه. والسبب **الثالث** أنّ جزءاً كبيراً من الرأي العام اللبناني اليميني قد انزلق إلى مواقف عنصرية حقيقية ضدّ السوريين عموماً، إلى درجة أنّه استقرّ حتى أولئك الذين كانوا يعتقدون أنه ليس من حقّ سورية ولا من مصلحة شعبها التدخل في لبنان. ولا تزال هذه النظرة العنصرية إلى السوريين - ولا أقول إلى العمّال الموسميّين منهم فحسب - تلعب دوراً كبيراً في استفزاز مشاعر المثقفين وتحذّ

## مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

### حوار مع برهان غليون

بوجود مثقفين، أي لا تسمح بتكوّن وعي جماعيّ ومتفاعل لجماعةٍ مدركةٍ لموقعها ولدورها في الحياة السياسية والعمومية. ذلك أنّ كلّ استراتيجيةٍ هذه النُظم قائمةٌ على تينيس الناس، وردّعهم عن الاهتمام بالشؤون العامة، وتجويفهم أخلاقياً وسياسياً معاً. وما نذكره تحت اسم «المثقفون السوريون» ليس في الواقع سوى أفراد منفصلين بعضهم عن بعض، ومُبعدين عن أيّ فعل جمعيّ سياسيّ أو ثقافيّ، ومُخضعين مباشرةً من قِبل مؤسسات ونقابات تسيطر عليها السلطة سيطرةً مباشرةً وكنيةً. وربما كان توقيعهم على بيان الـ ٩٩ في العام الماضي، وما تبعه من حركة تنشيط للمنتديات بعد النشاط الذي قام به بعض السينمائيين في الدفاع عن مؤسسة السينما العامة، هو الذي كَشَفَ الحجاب عن وجود ما يُمكن أن نسميه «كتلة المثقفين السوريين» بالمعنى السياسي للكلمة.

كلّ هذه الأسباب تجعل من غير المنطقيّ أن نتوقّع من المثقفين السوريين أن يكونوا أكثر حماساً من المثقفين اللبنانيين أنفسهم في الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته. بل إنّ أكثرهم صار يعتقد أنّ القسم الأكبر من المثقفين والسياسيين اللبنانيين قد لعب دوراً قوياً في تدعيم السلطات الشمولية السورية.

ما ذكرت لا يلغي أنّ هناك مشكلةً في موقف المثقفين السوريين واللبنانيين معاً. لكنّ هذه المشكلة ليست «تقصير» المثقفين السوريين، وإنما هي ما حصل في العقود القليلة الماضية من تهميش حقيقيّ ومن اعتقالات بالجملة للمثقفين، وما قاد إليه كلّ ذلك من إبعاد المثقفين عن ساحة العمل العموميّ بل وعن التفكير بالشأن العامّ والخوف من الخوض فيه. وإذا لم يكن لدى المثقفين السوريين في العقدين الماضيين اهتمامٌ بالشأن اللبناني ككلّ، ولم يكن عند المثقفين اللبنانيين إحساسٌ عميقٌ بالمشاكل الكبيرة التي يواجهها المجتمع السوري (وفي مقدمتها مسألة الاحتلال الإسرائيليّ وغياب الديمقراطية)، فذلك لأنه لم يكن هناك تواصلٌ فعليّ بين المثقفين السوريين واللبنانيين أنفسهم، ولأنّ كلّ فريق أدار ظهره للفريق

من حماسهم للعب أيّ دورٍ في الدفاع عن علاقات متساوية بين سورية ولبنان. والسبب الرابع هو أنّ الرأي العام اللبناني كان - ولا يزال - هو نفسه منقسماً أيضاً في ما يتعلق بالموقف السياسيّ من الوجود السوريّ في لبنان. وإذا كانت هناك بعض التيارات السياسية التي تندد بهذا الوجود، فإنّ هناك تيارات أكبر وأكثر تدافع عن هذا الوجود وتجد فيه مصلحةً لها، أو هي على الأقلّ تُرَفِّض إدانته أو المطالبة بإزالته. وليس من المبالغة القول إنّ وجود مثل هذا الانقسام السياسيّ على الوجود السوريّ في لبنان يجعل من الصعب على المثقفين السوريين اتخاذ موقف لصالح احترام سيادة لبنان من دون أن يترجم هذا الموقف لصالح طرف من اللبنانيين ضدّ طرف آخر، خاصةً أنّ الذين يركّزون على استقلال لبنان وسيادته غالباً ما كانوا يخلطون الوجود السوريّ بالوجود الإسرائيليّ ويضعونهما على المستوى ذاته، أو يخلطون بين السياسة السورية وبين الشعب السوريّ. ولا ينبغي أن ننسى ذهول الكثير من المثقفين السوريين المعارضين أمام استنزاف شرائح واسعة من النخبة السياسية اللبنانية التي أصبحت تزاود على البعثيين أنفسهم في تدبيح آيات المديح للسلطات السورية والإشادة بإنجازاتها وبطولاتها. ولا ينبغي أن ننسى كذلك أنّ قليلاً جداً من المثقفين اللبنانيين أعلنوا عن تعاطفهم مع ما كابده السوريون في الماضي من انتهاكات لأبسط حقوق الإنسان. لكنّ الأهم من ذلك كلّهُ، وهو السبب الخامس، أنّ المثقفين اللبنانيين الذين ينتقدون المثقفين السوريين على عدم مطالبتهم بانسحاب القوات السورية من لبنان ينسوّن أنّ مثل هذا الإعلان يمثّل بالنسبة إلى معايير الحياة السياسية السورية انشقاقاً وطنياً بالمعنى الذي كان مستخدماً في البلاد السوفياتية - وهو انشقاق يضع صانعيه مباشرةً في مواجهة السلطات السورية، ويحوّلهم إلى معارضين رسميين متطرفين، وقد يكفّهم وظيفتهم وربما الاعتقال لسنوات وسنوات. والسبب السادس هو أنّ من طبيعة النُظم الشمولية أن لا تتّمسح

الثاني أو لم يضعه في الحسبان ولا وثّق بإمكانية التعاون معه. ومن هذا التباعد وانعدام التواصل وعدم الإيمان بنجاعة العمل المشترك تُنبع الاتهامات المتبادلة بالتقصير، وتستمد فكرة التقصير قوتها.

والحال أنّ ما حصل حتى الآن يَعمدُ الحاجة الماسّة في نظري إلى انفتاح المثقفين السوريين واللبنانيين بعضهم على بعض، وتعزيز التواصل بينهم لمواجهة مخاطر مشتركة ومهددة للجميع.

يعتقد لبنانيون كثيرون أنّ لبنان دَفَع ثمن صراعات الآخرين على أرضه، وأنه انحكم بالصراع العربيّ - الإسرائيليّ، وأنه نُظِر إليه دائماً من منظور عروبيّ أو فلسطينيّ أو حتى إسلاميّ. لماذا لا يمكن التفكير بلبنان خارج هذه الإحداثيات؟

غير أنّ ما منَع مثلَ هذا التواصل والتفاهم والتعاون حتى الآن بين المثقفين السوريين واللبنانيين لا يعود إلى عدائهم أو جهلهم بعضهم بعضاً، بل يعود إلى غياب رؤية مشتركة جديدة للعلاقات السورية - اللبنانية وللشأن العامّ عموماً في سورية ولبنان معاً. فلا ينبغي أن ننظر من المثقفين السوريين حماساً للدفاع عن سيادة لبنان تجاه سورية إذا كان الهدف هو تعزيز طلب الطلاق التاريخي بين البلدين والتوحيد بين موقع سورية وإسرائيل. ولا يمكن أن نتنظر من المثقفين اللبنانيين انشغالاً حقيقياً بالهموم السورية العديدة والمتفاقمة إذا كان المطلوب هو تكريس حقّ البلد الأكبر في السيطرة على البلد الشقيق الأصغر. إنّ تجاوز عدم الاهتمام المشترك السوريّ / اللبنانيّ بمصير الطرف الآخر، وهو ما أُشير إليه بكلمة «التقصير»، يحتاج إلى تصور جديد للعلاقات اللبنانية - السورية لا يقبل بعدم المساواة في العلاقة لكنه في الوقت نفسه لا يقصر المسألة على طلب انسحاب القوات السورية أو إبعاد النفوذ السوريّ. ولا يمكن لمثل هذا التصور أن ينشأ ما لم يحصل لدى الجميع إيماناً بأنه لم يعد هناك بديل للحفاظ على استقلال سورية ولبنان وسيادتهما معاً من دون التعاون في ما بينهما في جميع المجالات، وبشكل خاصّ على الصعيد الاقتصاديّ. ومثلّ هذا التعاون لا يُمكن أن يستمرّ وينجح ما لم يقم على أساس من النديّة بصرف النظر عن الحجم والوزن، أي ما لم يقم على أساس القبول والافتتاح والاختيار الطوعيّ لكلّ طرف. في إطار هذا التصور، الذي يستبعد الشعور بالتفوق والتمييز العسكريّ أو الثقافيّ أو

برهان غليون: كلّ بلد عربيّ يمكن أن يقول الشيء ذاته إذا انغلق على نفسه وشعر أنّ لا علاقة له بمن حوله من البلدان العربية. فالمصريّون قالوا ذلك في عهد السادات، وأنهموا عبد الناصر بأنه أضع ثروة مصر وضحّى بشبابها للدفاع عن مصالح عربيةّ ولحوض معارك العرب التي لا علاقة لهم بها، وقالوا إنهم لو تخلّوا عن العرب وارتبطوا بالولايات المتحدة فسُتُحلّ جميع مشاكلهم. والسوريّون يعتقدون أنهم لولا تمسّكهم بحقوق الفلسطينيين لاسترجعوا أراضيهم منذ فترة طويلة ووقروا الكثير من الحروب أيضاً. وكلّ البلدان العربية تستطيع أن تقول - وهي على حقّ في ذلك - إنّها لو تخلّت عن القضية الفلسطينية وأقامت علاقات دبلوماسية وتجارية مع إسرائيل فسوف تستفيد من الحماية والرعاية الأمريكيّة والغربيّة عموماً. لبنان يدفَع ثمن كونه لبنان: أيّ بلداً عربياً من جهة، وضعيفاً عسكرياً من جهة ثانية، وموطناً مهماً لحرية الفكر والثقافة من جهة ثالثة في منطقة عربيّة جرداء تتحكّم بعقول أبنائها نخبٌ عسكريّة تجعل من القضاء على أيّ روح نقديّة أو تساويّة مبدأ تربيةً وطنيّة وقاعدة حُكم. ثم إنه، بعكس ما يفيد السؤال، ليس الآخرون هم الذين لا يستطيعون أن يفكروا بلبنان خارج الإحداثيات العروبية والفلسطينيّة والإسلاميّة، بل اللبنانيون أنفسهم أو القسم الأكبر منهم. وهذه ليست خصوصيّة لبنانيّة أبداً، ولكنّها تنطبق بالتساوي على أيّ بلد عربيّ آخر.

## مستقبل العلاقات السورية - اللبنانية (II)

### حوار مع برهان غليون

يعودا يقومان على الانكفاء على الذات في محيط معادٍ بل على الانخراط الإيجابي في المحيط والعمل المشترك لتجاوز المصاعب ومواجهة التحديات الجماعية. ولا يمكن للبنان أن يُعرف مثل هذا الاستقرار والازدهار إلا إذا كانت سورية وفلسطين والأردن والعراق وغيرها تعيش هي أيضاً في استقرار وازدهار. والمطلوب من مثقفي لبنان هو عين ما هو مطلوب من مثقفي سورية: الخروج من النظرة الضيقة والاستعلائية والمعارضية، والعمل الجدي لبناء المصير المشترك والمتساوي. أنا أعرف أن هذا الكلام يستفز الكثير من المثقفين اللبنانيين الذين استبطنوا فكرة أن لبنان هو الغرب والحدائق وأن سورية هي الشرق والتخلف والفلاح، وأن مجرد الحديث عن بناء مصير مشترك سوري - لبناني وعربي هو تقليل من شأن لبنان. لكن أريد أن أؤكد لهؤلاء أنهم مخطئون، وأنه لم يعد هناك أحد في المنطقة يمكن أن يكلم بعد اليوم - مهما كانت مواهبه وتحالفاته الخارجية - في أن يُفقد بريشه ويهرب من مشاكل هذا الإقليم، تاركاً الشقاء على الغير. وينطبق هذا أيضاً على إسرائيل، الدولة الأقوى عسكرياً والأكثر حمايةً ودعمًا ورعايةً من قِبل النظام الدولي. فإذا غرق المركب فسيغرق الجميع. وها هي إسرائيل الكبرى والقوية أول الغارقين في وحل الحرب الاستعمارية التي فرضتها على نفسها لأنها أرادت أن تتجاهل الحلم الفلسطيني وأن تتصرف كما لو كانت غير مسؤولة ولا علاقة لها بما يمكن أن يحصل لعالم عربي بقي في نظرها عدوًّا وبعيداً ملايين السنين بالرغم من أنه على بُعد أقدام... بل هو مستوطن فيها هي نفسها!

#### برهان غليون

أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون في باريس. من كتبه: بيان من أجل الديمقراطية، واغتيال العقل، والمحنة العربية، ونقد السياسة: الدين والدولة.

كيف تتطرون إلى تطور العلاقات اللبنانية - السورية في إطار التغيرات الإقليمية المتوقعة؟ هل سنشهد تغييراً للدور السوري في لبنان؟ كيف ستؤثر التغيرات العراقية والإسرائيلية - الفلسطينية في تلك العلاقات؟

برهان غليون: لا أجد هناك أملاً بتغيير سريع في هذه العلاقة. فليس في سياق التحولات الإقليمية الراهنة أو القريبة ما يدفع أنصار حياض لبنان وابتعاده عن الكتلة العربية واستقلاله عن سورية إلى التفاؤل. وبالمقابل لا أرى أن هناك تطوراً سريعاً في القاعدة التي لا تزال تحكم علاقات القوى السورية واللبنانية منذ اتفاقية الطائف، والتي تجعل الضعيف يخضع لإرادة القوى بانتظار فرصة سانحة للتححر منها - أي فرصة حتى لو جاءت من جانب إسرائيل - وتُجعل القوى يعتد بقوته غير عابئ بما يشكو منه الضعيف ما دام يضمن أو يعتقد أن أصحاب السيادة على الساحة الدولية موافقون. وفي اعتقادي أنه لن يكون هناك تغيير في طبيعة العلاقات ما لم يتسرخ الوعي لدى النخب السورية واللبنانية معاً بألوية الاهتمام بمصالح الناس والارتقاء بشروط حياتهم، أي ما لم تنشأ فعلاً نخبٌ وطنية بالمعنى البسيط للكلمة تفكر بمصالح المجتمع ولا تستخدم موارده لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة فحسب. ولن يكون هناك تغيير في طبيعة العلاقات أيضاً ما لم يحصل تطور في تصورات القوى اللبنانية والسورية، من مثقفين وسياسيين، لعلاقات من نمط جديد تُحدم مشروع التنمية الإنسانية والارتقاء بشروط حياة الإنسان في البلدين.

كمثقفين ديمقراطيين سوريين، ماذا نتوقع من زملائنا اللبنانيين؟ وماذا نطلب منهم؟

برهان غليون: أن يدركوا أن عصر متصرفية جبل لبنان قد ذهب إلى الأبد، وأن لبنان اليوم دولة، وأن استقرار الدول وازدهارها لم